ولو من ملتمس وسائل والا فما لا يحتمل الصدق والكذب
تنبيه وانشاء ومحتملهما الخبر وابى قوم تعريفه كالعلم
والوجود والعدم وقد يقال الانشاء ما يحصل مدلوله في الخارج
بالكلام والخبر خلافه اي ماله خارج صدق او كذب ولا
مخرج له عنهما لانه اما مطابق للخارج او لا وقيل بالواسطة
فالجاحظ اما مطابقة مع الاعتقاد ونفيه او لا مطابقة مع
الاعتقاد ونفيه فالثاني منهما واسطة وغيره الصدق لا
المطابقة لاعتقاد المخبر طابق الخارج او لا وكذبه
عدمها فالساذج واسطة والراغب الصدق المطابقة
الخارجية مع الاعتقاد فان فقد فمنه كذب وموصوف بهما
بجهتين ومدلول الخبر الحكم بالنسبة لا ثبوتها وفاقا للامام
وخلافا للقرافي والا لم يكن شيء من الخبر كذبا ومورد الصدق
والكذب النسبة التي تضمنها ليس غير كقائم في زيد بن عمرو
قائم لا بنوة زيد ومن ثم قال مالك وبعض اصحابنا
الشهادة بتوكيل فلان بن فلان شهادة بالوكالة فقط و
المذهب بالنسب ضمنا والوكالة اصلا مسألة
الخبر اما مقطوع بكذبه كالمعلوم خلافه ضرورة او
استدلالا وكل خبر اوهم باطلا ولم يقبل التاويل فمكذوب
او نقص منه ما يزيل الوهم وسبب الوضع نسيان او افتراء
او

او غلط او غيرها ومن المقطوع بكذبه على الصحيح خبر مدعي
الرسالة بلا معجزة او بلا تصديق الصادق وما نقب عنه
ولم يوجد عند اهله وبعض المنسوب الى النبي صلى الله عليه
وسلم والمنقول آحادا فيما تتوفر الدواعي على نقله خلافا
للرافضة واما بصدقه كخبر الصادق وبعض المنسوب
الى محمد صلى الله عليه وسلم والمتواتر معنى او لفظا وهو خبر
جمع يمتنع تواطؤهم على الكذب عن محسوس وحصول
العلم آية اجتماع شرائطه ولا تكفي الاربعة وفاقا
للقاضي والشافعي وما زاد عليها صالح من غير ضبط وتوقف
القاضي في الخمسة وقال الاصطخري اقله عشرة وقيل اثنا
عشر وعشرون واربعون وسبعون وثلثمائة وبضعة
عشر والاصح لا يشترط فيه اسلام ولا عدم احتواء بلد
وان العلم فيه ضروري وقال الكعبي والامامان نظري وفسره
امام الحرمين بتوقفه على مقدمات حاصلة لا الاحتياج
الى النظر عقيبه وتوقف الآمدي ثم ان اخبروا عن عيان
فذاك والا فيشترط ذلك في كل الطبقات والصحيح
ثالثها ان علمه لكثرة العدد متفق وللقرائن قد
يختلف فيحصل لزيد دون عمرو وان الاجماع على وفق
خبر لا يدل على صدقه وثالثها يدل ان تلقوه بالقبول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1